الغلاف

يعيش السوريون في المناطق التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، كابوس الخدمة الالزامية في صفوف هذه القوات، التي تعتمد على سياسة التجنيد الاجباري لزيادة اعداد مقاتليها، بالاضافة الى معالجة ضغط النفقات ومحاولة الحصول على مساعدات مالية من واشنطن

# تجنيد «قسد»

## كابوس سوري بدوافع سياسية واقتصادية وعسكرية

عدنان أحمد

تتواصل الاحتجاجات في مناطق الشرق السوري ضد ممارسات «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، خصوصاً ما يتصل بالتجنيد الإلزامي في صفوفها، وهي القضية التي تثير قلق الأهالي، وتجعل سيطرة «قسد» على مناطقهم ثقيلة الوطأة، على نحو يُذكر بسيطرة النظام السوري، وملاحقاته الأمنية. وتصاعدت هذه الاحتجاجات مع نهاية العام الماضي، بعد تكثيف «قسد» حملات الدهم والاعتقال، بحثاً عن الشبان المطلوبين للخدمة الإلزامية، وإعلان «مركز الانضباط»، التابع لها، قائمة أسماء، تضم عدداً كبيراً من العاملين في دوائر مجلس دير الزور المدني، وذلك لسوقهم للتجنيد الإجباري ضمن صفوف ما يسمى «قوات الحماية الذاتية». وقامت الشرطة العسكرية، التابعة إلى «قسد»، بإرسال قائمة أسماء، تشمل العاملين في قطاع التعليم من مواليد العام 1990 وما فوق، للالتحاق بالخدمة الإجبارية، مهددة إياهم بالفصل في حال تخلفهم.

وأثارت هذه القائمة امتعاض الأهالي، الذين توالت تظاهراتهم الاحتجاجية، في العديد من مناطق محافظة دير الزور، وخصوصاً من العاملين في مجال التعليم، الذين قدم بعضهم استقالتهم رفضاً لحملة التجنيد الإجباري، واعتقلت «قسد»، خلال الأيام الأخيرة، عشرات المعلمين من وظائفهم، بسبب عدم استجابتهم لطلب الالتحاق بصفوف الميليشيات التابعة للخدمة الإجبارية.

وقال معلم في دير الزور، لـ«العربي الجديد»، إن محاولة تجنيد المعلمين مرفوضة، وقد استقال الكثير منهم لكي يتجنبوا الخدمة العسكرية، و«لا أحد يريد الالتحاق بالخدمة التي تفرضها قسد على الموظفين لديها، مستغلة حاجتهم للعمل». وأشار إلى أن «قسد» غالباً ما تضع أبناء دير الزور في الصفوف الأمامية لأي معركة، ولا تخص قرارات التجنيد الإلزامي العاملين لدى مؤسسات «قسد» فقط، بل تشمل مجمل الشبان، الذين يحاول بعضهم تجنب اعتقالهم من جانب دورياتها، من خلال ترك أعمالهم والاعتكاف في منازلهم، وهو ما يفاقم من أوضاعهم المعيشية.

وفي هذا السياق، قال «فراس م»، وهو بائع متجول لـ«العربي الجديد»، إنه لم يذهب للعمل منذ أيام خشية التعرض له في الطريق، أو العمل، من جانب القوات الأمنية التابعة إلى «قسد»، الأمر الذي يفاقم من وضعه الاقتصادي المتدهور أصلاً بسبب ضعف الحركة في السوق على خلفية وباء كورونا. وأشار إلى أن العديد من الأشخاص ممن يعرفهم جرى سوقهم للتجنيد الإلزامي، وهو لا يريد الالتحاق بالتجنيد كونه المعيل الوحيد لأسرته، كما أنه لا يريد أن يكون مقاتلاً مع أي طرف.

وأوضح أن الشبان في العديد من مناطق سيطرة «قسد» يجب عليهم الحصول على دفتري خدمة إلزامية، واحد من النظام السوري، والثاني من «الإدارة الذاتية»، وهو ما يجعل الهجرة إلى العراق أو تركيا الخيار الوحيد المتبقي للعديد من الشبان لكي يتجنبوا الالتحاق بالخدمة العسكرية. وتشير معطيات إلى أن أجهزة «قسد» الأمنية اعتقلت في الآونة الأخيرة، ضمن مناطق سيطرتها في دير الزور والرقة والحسكة، أكثر من 4000 شاب وفتاة، غالبيتهم من محافظة الحسكة، وذلك لسوقهم إلى التجنيد الإجباري.

ورأى شلال كدو، عضو الائتلاف الوطني السوري عن المجلس الوطني الكردي، وسكرتير حزب اليسار الديمقراطي الكردي في سورية، في حديث مع «العربي الجديد»، أن سياسة التجنيد «أدت إلى تهجير عشرات، وربما مئات الآلاف من الأشخاص، من تلك المناطق. والمجلس الوطني الكردي طالب، منذ البداية، بوقف هذه السياسة التي أدت إلى إفراغ بعض المناطق جزئياً من سكانها». وأضاف كدو «نحن لا نرى أي مبرر لهذه السياسة. وطالبنا مرات عديدة خلال المفاوضات بيننا وبينهم بوقفها. وسوف نواصل الضغط لوقف هذه السياسة التي تقود إلى تهجير الناس من مناطقهم».

وكانت «قسد» أوقفت التجنيد الإجباري مطلع إبريل/نيسان الماضي، بسبب تفشي وباء كورونا في صفوف عناصرها. وعادت واستأنفت هذه الحملات بداية يوليو/تموز الماضي. وحددت قرارات سابقة لـ«قوات سورية الديمقراطية»، مطلع العام 2020، سن الأشخاص المطلوبين للتجنيد الإجباري في صفوفها بمواليد 1 /1/ 1990 وما بعد ذلك، كما أنها تشمل العناصر الذين تم تجنيدهم قبل صدور القرارات. ولم يذكر البيان العمر الأدنى للتجنيد، المعروف بـ18 سنة، وسط اتهامات كثيرة لـ«قسد» بمواصلة تجنيد الأطفال. واتهمت منظمة «ميسوم رايتس ووتش»، في أغسطس/آب 2018، «قسد» بزيادة وتيرة تجنيدها للأطفال خمسة أضعاف، مشيرة إلى استهدافها أطفال النازحين في المخيمات بغية تجنيدهم في صفوف قواتها. وسبق أن حددت «الإدارة الذاتية» مواليد المطلوبين في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور، بمواليد 1986 وما بعد، بينما اختلفت هذه الأعمار في مدن الرقة والطبقة وعين العرب ومنبج. وعدلت «قسد» منتصف العام 2019 قانون التجنيد الصادر في 2015، والقاضي بإلزام شاب واحد من كل عائلة بالخدمة لمدة ستة أشهر، باستثناء الطلاب والابن الوحيد، ومن له شقيق متطوع في صفوفها، ليشمل القانون الجديد جميع الشبان المقيمين في مناطق سيطرتها منذ أكثر من خمسة أعوام.

ورأى متابعون أن سياسة التجنيد الإلزامي التي تتبعها «قسد»، حتى للعاملين لديها، تأتي في سياق مساعيها لزيادة أعداد مقاتليها، وذلك عقب التهديدات التركية باقتحام منطقة عين عيسى شمالي الرقة.

> اعتقلت «قسد» في الآونة الأخيرة أكثر من 4000 شاب وفتاة

> سياسة التجنيد أدت لتهجير الآلاف من مناطق هذه القوات

### محسوبيات ورشاوى

يخضع المجند في صفوف «قسد» إلى فحص طبي أولا للتأكد من سلامته من اي امراض قد تعيق عمله العسكري، ثم يتم فرزه الى احد مراكز التدريب العسكرية الثلاثة في الحسكة والرميلان والفامشلي، لاجراء دورة لـ45 يوما، قبل فرزه الى احدى القطع التابعة لـ«قسد». وعلى غرار الخدمة العسكرية في جيش النظام، تلعب المحسوبيات والرشاوى دورها في عمليات فرز المجندين، ما بين الخدمة في مراكز المدن والاعمال الادارية، او على الجبهات.

تهدف سياسة التجنيد لزيادة عديد «قسد» (دليك سليمان/فرانس برس)

النظام السوري في تعاملها مع المدنيين على صعيدي الحقوق والواجبات. وأشار إلى الشروط التي وضعتها «قسد» خلال تفاوضها مع النظام السوري بضرورة أن يعترف بها، ويبقي على قواتها ككيان منفصل ضمن جيشه، بوصفها المسؤولة عن حفظ الأمن في مناطق سيطرتها. وأضاف العيسى أن «قسد» تستفيد من سياسة الخدمة الإلزامية أيضاً لناحية ضغط النفقات، لأن راتب المجند إلزامياً لا يزيد عن ربع راتب المتطوع. لكنه رأى أن هذه السياسات ستقوض الاستقرار في المنطقة، وتوسع الفجوة بين «قسد» والأهالي، ما قد يفاقم من الاحتجاجات والصدامات بين الجانبين.

وكانت «قوات سورية الديمقراطية» تشكلت في أكتوبر/تشرين الأول 2015، على أساس تحالف عسكري متعدد الأعراق والأديان، مدعوم من الولايات المتحدة، وتشكل عمودها الفقري و«وحدات حماية الشعب» و«وحدات حماية المرأة» الكرديتان، فضلاً عن بعض المكونات العربية والمسيحية والتركمانية. ومع توسع سيطرتها في محافظتي الرقة ودير الزور، تم الإعلان في سبتمبر/أيلول 2018 عن تشكيل «الإدارة الذاتية» في شمال وشرق سورية، بعد اجتماع في بلدة عين عيسى شمال الرقة، ليعلن بعدها قانون «واجب الدفاع الذاتي» في مناطق شمال وشرق سورية. ورغم التعديلات الطفيفة التي طرأت عليه خلال الأعوام الماضية، إلا أن القانون اتخذ شكله الأخير في يونيو/ حزيران 2019، حين أقرت «الإدارة الذاتية» قانوناً جديداً، يتألف من 35 مادة، مشابهاً لقانون الخدمة الإلزامية لدى النظام السوري.

ورأى صحافي كردي، رفض الكشف عن اسمه، أن هذه السياسات تسببت في تهجير الاف الشباب من المناطق الكردية هرباً من التجنيد، مقابل خوض معارك بالوكالة، إذ يرفض معظم المجتمع الكردي خوض معارك في عمق المناطق العربية، لأن أبناء تلك المناطق أولى بالدفاع عنها. وقال الصحافي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن هناك أيضاً منافع اقتصادية، إذ إن ملايين الدولارات تأتي كمساعدات من التحالف الدولي كلما زاد تعداد عناصر «قسد». وأشار إلى أن الزي الذي يرتديه مقاتلو «قسد» عليه إشارات الولايات المتحدة، ما يعني أن واشنطن تدعم سياسة التجنيد الإجباري. ورأى أنه بعد التخلص من تنظيم «داعش» لم يعد هناك مبرر لسياسة التجنيد سوى المنافع الاقتصادية. ومن جانب آخر فإن هذه السياسة تستهدف نسف الحوار الكردي-الكردي، وخلط الأوراق أمام الكتل الكردية المعارضة لسياسات «قسد» وحزب الاتحاد الديمقراطي.

وتسيطر «قسد» على مساحات شاسعة من سورية، تتجاوز 35 ألف كيلومتر مربع من مساحة البلاد البالغة 185 ألف كيلومتر مربع، بقوام نحو 50 ألف مقاتل، وفق تقديرات مختلفة، أكثر من نصفهم من العرب حسب بيان لوزارة الدفاع الأميركية. وأشار القائد العام لـ«قسد» مظلوم عبدي، فإن قواته تسيطر اليوم على أكثر من 30 في المائة من مساحة سورية، حيث زاد عددها بشكل كبير بعد ازدياد العرب الذين شاركوا في تحرير مناطقهم، بحسب قوله.

### دعم أميركي مفتوح

تلقّت «قوات سورية الديمقراطية» على مدى سنوات اسلحة ثقيلة من واشنطن، من بينها ناقلات جنود ومدافع هاون ورشاشات ثقيلة، إلى جانب الخنادق، رغم المعارضة الشديدة من قبل أنقرة، التي ترى أن «الاتحاد الديمقراطي» في سورية، ومعه «قسد»، مجرد فرع سوري لـ«العمال الكردستاني». كذلك تقوم القوات الاميركية بتقديم التدريب والتجهيز لمقاتلي «قسد»، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات على الجبهات والدعم الجوي من قبل الطيران خلال المعارك.

للحديث تتمة...

### حكومات متعاقبة ووضع مهترئ

وليد التليلي

بعد أقل من خمسة أشهر على منح الحكومة التونسية الثقة في سبتمبر/ أيلول الماضي، أعلن رئيسها هشام المشيشي، أمس الأول السبت، عن تشكيل جديد، ليدخل تعديلات عدة، شملت خصوصاً وزارات الداخلية والعدل والصناعة والصحة، ربما ليفاجأ مراقبون لا يعرفون الوضع في تونس من سرعة هذه التعديلات وأسبابها وجدواها، ولكن الجميع في تونس كان يتوقعها، حتى قبل أن ينال المشيشي ثقة البرلمان، بسبب الأجواء التي أحاطت بتعيينه شخصياً، وبتشكيل حكومته الأولى، وهي مناخات لم تقتصر على المشيشي وحده وإنما شملت كل الحكومات التي سبقته في السنوات الأخيرة.

في ظرف عشر سنوات من عمر الثورة، تولّى الحكومات التونسية المتعاقبة كل من محمد الغنوشي ثم الباجي قائد السبسبي ثم حمادي الجبالي فعلي العريّض، وخلفه مهدي جمعة، ثم جاء من بعده الحبيب الصيد فيوسف الشاهد، وسقطت حكومة الحبيب الجملي في اختبار نيل الثقة قبل أن تمنح لإلياس الفخفاخ الذي استقال ليفسح المجال أمام المشيشي. هذا يعني أن تسعة رؤساء حكومات تداولوا على إدارة الشأن العام في تونس منذ الثورة، من دون احتساب الجملي، ومن دون احتساب أن بعضهم شكّل حكومتين خلال ولايته. وعلى الرغم من ذلك، لم يتغيّر الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، والناس يرابطون في الشوارع يحتجون على أوضاعهم، وكثير من الشباب لا يزال ينتظر تحسن الطقس ليبحر في اتجاه إيطاليا. فهل إن مئات الوزراء الذين تداولوا على الحقائب هم بلا كفاءة وبلا رؤية سياسية ومشاريع لتغيير الأوضاع، أم أن البلاد مفلسة تماماً ولا يستطيع أحد أن يفعل شيئاً؟

يعرف كثير من التونسيين أن ذلك غير صحيح، لأن خلفاء الوزراء هم من الكفاءات الكبيرة التي أثبتت ذلك في مؤسسات دولية قبل تولي حقائب الوزارات، والبلاد ليست مفلسة بالدرجة التي تصيب بالعجز. ولكن الكارثة في المناخات السياسية وخصومات الأحزاب التي لا تنتهي، وخلافات الرئاسات الثلاث (الحكومة والبرلمان والجمهورية). فعلى مدى السنوات الأخيرة، تتغير الأسماء ولكن الخلاف ذاته، من يستأثر بحكم هذا الشعب المسكين؟ والحقيقة أن هذا الشعب ليس مسكيناً، فهو الذي اختار هؤلاء ومن الطبيعي أن يتحمّل تبعاً لذلك جزءاً من المسؤولية. وهو ليس مسكيناً أيضاً لأنه لم يعد على الصمت نفسه الذي كان عليه قبل الثورة، فهو يثور ويحتج وينتقد ويقصي. ولكن مصيبة النخبة السياسية أنها لا تعي ولا تنصت، حتى تكبر كرة الثلج ويجرف تيار الغضب كل شيء في طريقه.

الحدث

## افتتاح معبر الصالحية: مصالح متبادلة

لا تلغي التوترات في العلاقات بين النظام السوري و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) بسبب التنافس على النفوذ والسيطرة، تعاون الطرفين في بعض الأحيان خدمة لمصالحهما المتبادلة، أو درءاً لعدو مشترك. وفي هذا الإطار، تأتي إعادة افتتاح معبر الصالحية البري، بوساطة روسية، الذي يربط بين مناطق سيطرة النظام ومناطق ريف دير الزور الشمالي والحسكة، ويسهم بربط ضفتي نهر الفرات. ويعتبر المعبر الوحيد الذي يصل بين محافظتي دير الزور والحسكة شرقي سورية. وقد أعيد افتتاحه أول من أمس السبت بعد إغلاق دام نحو العام، رغم تشغيله بضع مرات لفترات محدودة، قبل إغلاقه بحجج مختلفة مثل منع انتشار فيروس كورونا، أو تطبيق «قانون قيصر» الأميركي، وأحياناً بسبب مطالبات لأهالي ريف دير الزور في مناطق «قسد» بوقف التعامل مع النظام عبر المعبر. وسيسهم المعبر في تسهيل تنقل الأهالي بين مناطق سيطرة «قسد» والنظام، إذ يختصر مسافات طويلة كان يقطعها الأهالي للوصول إلى مدينة دير الزور تصل إلى نحو 70 كيلومتراً للوصول إلى المدينة، مقابل كيلومتر واحد بعد افتتاح المعبر.

ويبعد المعبر 7 كيلومترات عن مركز مدينة دير الزور، وبموجب الاتفاق، سيتم افتتاح المعبر 3 أيام أسبوعياً لمرور المواطنين والحالات الإنسانية، إضافة إلى نقل البضائع، من الساعة 9 صباحاً إلى الساعة 3 مساءً. ويرى مراقبون أن النظام السوري يستفيد بشكل كبير من هذا المعبر البري لأن الحركة ضمنه أسهل من المعابر المائية التي تستخدم بين «قسد» ونظام بشار الأسد للتهريب، لا سيما الوقود.

ويسيطر على المعبر من جهة النظام «الفرقة الرابعة» التي تسيطر على معبر بقرص أيضاً في ريف دير الزور الشرقي، واشتهرت بممارسات عناصرها في ابتزاز المدنيين وإجبارهم على دفع إتاوات لقاء عبورهم أو عبور بضائعهم.

وتعليقاً على هذا التطور، قال المحلل السياسي المقرب من «قسد»، زاد حسو، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «روسيا حاولت سابقاً أكثر من مرة إعادة افتتاح المعبر، لكن التوترات الميدانية والتناقضات في العلاقة أو المصالح أخّرت الموضوع». ورأى أن المعبر «مهم جداً من الناحية التجارية ومن ناحية تنقلات الأهالي البرية». وأضاف أن «قسد» لا تمانع افتتاح أي معبر يسهل حياة الناس،

> افتتاح المعبر برعاية روسية لتسهيل المرور بين ضفتي الفرات

وحتى مع العراق، كانت هناك جهود لافتتاح معبر، لكن وجود الحشد الشعبي والتوترات الأمنية على الحدود أعاقا هذه الخطوة.

ولفت زاد إلى أن سيطرة «الفرقة الرابعة» على المعبر من جانب النظام تسببت سابقاً في حدوث مضايقات للأهالي، فضلاً عن وجود مجموعات مسلحة غير نظامية وتضايق العابرين. ورأى أن النظام يستفيد أكثر من افتتاح المعبر، كما أن «قسد» لا تريد القطيعة مع دمشق وبقية المناطق السورية الخاضعة لسيطرة النظام، والتي يوجد فيها أكثر من مليون كردي.

وتُعتبر المعابر النهرية المنتشرة على طرفي نهر الفرات صلة الوصل الرئيسية بين مناطق سيطرة النظام و«قسد»، إلا أنها ظلت محل مراقبة واستهداف من جانب قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة التي تسعى إلى محاربة تهريب النفط من مناطق «قسد» إلى النظام السوري.

ويرتبط الجانبان في دير الزور بنهر عشرة معابر نهرية تعتبر بمثابة الأورد التي ينعش من خلالها النظام أسواقه في المحافظة، في ما يتصل بالوقود. وتختلف أهمية ونوعية هذه المعابر، فبعضها مخصص لنقل المدنيين بين ضفتي النهر، بوازرق صغيرة، يحمل كل واحد منها بضعة أشخاص، وبعضها يضم عبّارات كبيرة تحمل سيارات على ظهرها، تُستخدم في نقل البضائع والوقود. وأهم تلك المعابر معبر محيميدة - عياش، في ريف دير الزور الغربي، أما في الريف الشرقي فتنتشر معابر عدة، منها جديد عكيدات في موحسن من جهة النظام، وجديد بكارة . طوب، وصبحة . بوليل، بصيرة . سعلو، شحيل . بقرص، حوايج . الميادين. وشهد المعبران الأخيران حملات أمنية متكررة من قبل «قسد» والتحالف، وتنشط عليهما حركة نقل البضائع وتهريب المحروقات من مناطق «قسد» إلى مناطق النظام، مقابل إدخال مواد البناء والغذاء، وتتم عمليات تهريب الوقود عبر أشخاص من «قسد» متعاملين مع شركة «القاطرجي» التي تزود النظام بالنفط الخام. وكانت وزارة الخزانة الأميركية قد فرضت عقوبات على شركة «القاطرجي» المقربة من النظام في سبتمبر/ أيلول عام 2018.

وتأتي هذه الخطوة على الرغم من أجواء توتر بين النظام السوري و«قسد»، والتي تصاعدت في الآونة الأخيرة عقب الاعتقالات المتبادلة بين الطرفين في مدينتي الحسكة والقامشلي، ثم عقب الغارات الإسرائيلية الأخيرة على مناطق شرق دير الزور والتي استغلها النظام لتحميل «قسد» بعض المسؤولية، وهو ما رفضته الأخيرة، معتبرة اتهامات النظام لها انفصالاً عن الواقع. كذلك رفضت «الإدارة الذاتية» التابعة لـ«قسد» اتهامات النظام حول تبعيتها للخارج، والتي جاءت ضمن رسالة لوزارة خارجية النظام إلى الأمم المتحدة عقب الغارات الإسرائيلية الأخيرة على مدينتي دير الزور والبوكمال. وبالتوازي مع ذلك، تواصل التوتر الميداني بين الجانبين، إذ عاودت قوات الأمن الداخلي (الأسايش) التابعة لـ«الإدارة الذاتية» اعتقال عدد من عناصر قوات النظام في محيط المربع الأمني بمدينة الحسكة، وذلك على الرغم من التسوية التي تمت بين الطرفين بوساطة روسية، وجرى بموجبها إفراج متبادل عن المعتقلين من كل جانب في مدينة القامشلي.

عدنان...

تقرير

## العراق: الأحزاب الحاكمة تسطو على شعارات الشارع

بغداد ـ عادل النواب

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في العراق، مساء أول من أمس السبت، انتهاء مهلة تسجيل الكيانات والأحزاب السياسية الجديدة على 438 طلباً مقدماً من الأحزاب والحركات والتجمعات السياسية، تم منح 230 منها الموافقة والبقية قيد التدقيق، وذلك تمهيداً لخوض الانتخابات المبكرة في البلاد، والتي ما زالت المفاوضات جارية برعاية الأمم المتحدة بشأن تثبيت الموعد الرسمي لها، علماً أنه تمّ تحديد تاريخ 6 يونيو/حزيران المقبل موعداً أولياً لها. وعلى الرغم من ولادة عدة أحزاب جديدة من رحم ساحات التظاهرات، مثل تجمّع «البيت الوطني» بقيادة الناشط حسين الغرابي، وحركة «امتداد» للناشط علاء الركابي، إلا أن الأسبوعين الماضيين شهدا تسجيل كيانات وحركات جديدة، مدعومة من شخصيات سياسية وأحزاب دينية نافذة في البلاد، بأسماء مدنية وثورية لمتظاهري أكتوبر/ تشرين الأول 2019 في العراق، في خطوة اعتُبرت محاولة لخداع الشارع والناخبين والتشويش على الكتل الجديدة.

وبحسب آخر التسريبات السياسية، فإن اتفاقاً مبدئياً حصل على تأجيل الانتخابات المبكرة من 6 يونيو المقبل إلى أواخر شهر سبتمبر/أيلول المقبل، لكن المفاوضات والمشاورات ما زالت قائمة بين الحكومة ورئاسة البرلمان والمفوضية العليا للانتخابات، بشأن الصيغة القانونية للإعلان وكذلك الجدول الزمني لعمل البرلمان الذي يجب أن يحل نفسه قبل الانتخابات في فترة لا تقل عن 60 يوماً. وأبدى مراقبون خشيتهم من أن يؤدي اتخاذ أي قرار بشأن موعد الانتخابات من دون توافق مع تحالفي «الفتح» و«دولة القانون»، إلى عرقلتهما قانون المحكمة الاتحادية في البرلمان ومنع تمريره، بما يفضي إلى استحالة إجراء الانتخابات.

وكشفت مصادر سياسية في بغداد لـ«العربي الجديد»، أن موعد 6 يونيو «لم يعد قائماً كتوقيت لإجراء الانتخابات»، وهو ما أكده نائب رئيس الوزراء السابق بهاء الأعرجي، أمس الأحد، في تغريدة له على «تويتر»، موضحاً أن «ما تمخّض عن الاجتماعات الأخيرة هو تأكيد عدم إجراء انتخابات مبكرة في يونيو». وأشار إلى أن «ما يؤخر إعلان موعدها الجديد هو إرادة تحميل مفوضية الانتخابات هذا التأجيل»، لافتاً إلى أن «بعض الكتل تريد أن يكون الموعد قريباً من أجواء شهر محرّم (من الأسبوع الأول من شهر أغسطس/آب إلى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر المقبلين)، كي تستفيد من التحشيد العاطفي. وفي كل الأحوال سيُعلن موعد الانتخابات من دون توافق مع تحالفي «الفتح» و«دولة القانون»، إلى عرقلتهما قانون المحكمة الاتحادية في البرلمان ومنع تمريره، بما يفضي إلى استحالة إجراء الانتخابات.

وكشفت مصادر سياسية في بغداد لـ«العربي الجديد»، أن موعد 6 يونيو «لم يعد قائماً كتوقيت لإجراء الانتخابات»، وهو ما أكده نائب رئيس الوزراء السابق بهاء الأعرجي، أمس الأحد، في تغريدة له على «تويتر»، موضحاً أن «ما تمخّض عن الاجتماعات الأخيرة هو تأكيد عدم إجراء انتخابات مبكرة في يونيو». وأشار إلى أن «ما يؤخر إعلان موعدها الجديد هو إرادة تحميل مفوضية الانتخابات هذا التأجيل»، لافتاً إلى أن «بعض الكتل تريد أن يكون الموعد قريباً من أجواء شهر محرّم (من الأسبوع الأول من شهر أغسطس/آب إلى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر المقبلين)، كي تستفيد من التحشيد العاطفي. وفي كل الأحوال سيُعلن عن الموعد قريباً». وتكشف الإعلانات الأخيرة للكيانات السياسية التي تمت المصادقة عليها في مفوضية الانتخابات، أنها أقرب ما تكون لعملية سطو من الأحزاب الرئيسية على الأسماء والمصطلحات التي ولدت بعد التظاهرات. في السياق، اختارت الأحزاب الدينية أسماءً جديدة لقوائمها الانتخابية في مفوضية الانتخابات، وشكّلت حركات وتكتلات سياسية رديفة لها، بقيادة نواب وأعضاء من الخط الثاني فيها بعناوين مدنية. وأبرز تلك الحركات، هي حركة «بداية» للسياسي المقرب من عمار الحكيم، عضو مجلس محافظة بغداد السابق محمد الربيعي، و«تجمّع تشرين»، الذي ضم شخصيات عملت سابقاً مع رئيس ائتلاف «دولة القانون» نوري المالكي، وحركة «وعي» برئاسة أحد أبرز مساعدي عمار الحكيم، وهو صلاح العرباوي، وحركة «اقتدار وطن» بزعامة الوزير السابق عبد الحسين عبطان. كما شكلت «تيار الفراتين» برزعامة القيادي في حزب «الدعوة الإسلامية» محمد شياع السوداني، وتيار «المرحلة» المدعوم من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، و«تصحيح»، وهو الاسم الانتخابي الجديد للمجلس الإسلامي الأعلى بزعامة همام حمودي، و«حقوقيون» لزعيم «الحشد الشعبي» فالح الفياض، و«إنجاز» لوزير الداخلية الأسبق القيادي في المجلس الأعلى بيان باقر صولاغ. وحول ذلك، قال النائب في البرلمان العراقي باسم خشان، لـ«العربي الجديد»، إن «الأحزاب السياسية الحاكمة، اتفقت على التشويش على الناخب العراقي، من خلال قوائم انتخابية تحمل أسماء التظاهرات والشعارات التي رفعتها، وتدعي أنها ممثل لهذه الثورة الشعبية. وتريد تشتيت أصوات الناخبين والتأثير على حملات الحركات الصادقة الجديدة والشبابية التي ولدت من ساحات التظاهر، من خلال ضياع أصواتهم بين تلك القوائم، حتى تبقى هذه الأحزاب مهيمنة على البرلمان والحكومة المقبلة». وأضاف أن «لغوى السياسية المتنفذة، ستخوض الانتخابات بعناوينها المعروفة لدى الجميع، والتي سوف تعلن عن دعمها بشكل رسمي، وسوف توجه قواعدها الشعبية بالتصويت لهذه القوائم حصراً. لكنها في المقابل، أسست قوائم ظل لها بهدف تشتيت أصوات الناخبين المطالبين بالإصلاح والتغيير، بتشويش الناخب بكثرة القوائم الممثلة لثورة وثوار تشرين». وأكد أن «توجه المتظاهرين نحو العمل السياسي والانتخابي أمر مهم جداً في المرحلة المقبلة، للتصدي للقوى السياسية المتهمة بعمليات الفساد وغيرها من القضايا الخارجة عن القانون، خصوصاً أن المتظاهرين فيهم من الأشخاص المؤهلين لقيادة المرحلة المقبلة، من خلال دورهم في البرلمان أو في الحكومة».

تحاول الأحزاب جذب المتظاهرين (حسين طالب/فرانس برس)

شرق غرب

### نابلس: مسلسل ترهيب الأهالي مستمر

أصيبت الطفلة الفلسطينية حلا مشهور محمد القط، أمس الأحد، بجروح في وجهها، إثر هجوم تعرضت له من قبل مستوطنين، اعتدوا على منازل الأهالي في قرية مادما، جنوب نابلس، شمال الضفة الغربية. وقال عضو المجلس القروي في مادما، إيهاب قط، إن أكثر من 20 مستوطناً من مستوطنة «يتسهار»، المقامة على أراضي جنوب نابلس، هاجموا منازل القرية وكسروا نوافذها «، موضحاً أن «حلا حاولت الخروج من منزل عمها، فهاجمها المستوطنون وضربوها بحجر على وجهها، وحاولوا اختطافها»، مؤكداً أن حالتها مستقرة.

(العربي الجديد)

### عباس كامل يزور رام الله

بحث الرئيس الفلسطيني محمود عباس (الصورة)، أمس الأحد، في رام الله، جهود المصالحة الفلسطينية وإعلانه موعد الانتخابات العامة، مع كلّ من رئيس جهاز الاستخبارات العامة المصرية اللواء عباس كامل، ونظيره الأردني أحمد حسني. وأطلع عباس، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية، الوفدين على آخر تطورات القضية الفلسطينية وملف المصالحة، شاكراً الجهود التي بذلها البلدان لإنجاز هذا الملف.

(العربي الجديد)

### قتلى بانفجار لغمين جنوبي سورية

قتل عنصر من قوات النظام السوري وجرح 3 آخرون، بانفجار لغم في ريف القنيطرة جنوب غربي سورية، فيما أصيب طفلان بجروح بانفجار لغم من مخلفات الحرب في المنطقة. وقال الناشط محمد الحوراني إن دورية من «فوج الجولان» التابع للنظام تعرضت لتفجير لغم على طريق قرية القصيبة في ريف القنيطرة الجنوبي، فيما انفجر لغم أرضي في أرض زراعية بمحيط قرية جبا أثناء لعب الأطفال.

(العربي الجديد)

### تفكيك خلية لـ«داعش» شمالي العراق

أعلن مسؤول عراقي عسكري في بغداد، أمس الأحد، عن تفكيك شبكة مسلحة من 10 أشخاص، تتبع تنظيم «داعش»، وذلك خلال عمليات مشتركة نفذتها قوات الجيش وجهاز مكافحة الإرهاب خلال اليومين الماضيين شمالي البلاد. وقال المسؤول إن العمليات نفذت في مدينتي داقوق والحويجة في محافظة كركوك، وفي الشرقاط بمحافظة صلاح الدين، مؤكداً أن خطر هجمات التنظيم تراجعت في الأنبار، بينما تجرى متابعة خلايا شمالاً.

(العربي الجديد)

### تصعيد عسكري في الحديدة

سقط عشرات القتلى والجرحى، أمس الأحد، في معارك بين القوات اليمنية وجماعة الحوثيين، هي الأعنف منذ أشهر في محافظة الحديدة الساحلية، غربي اليمن. وقال مصدر ميداني إن رقعة المعارك تصاعدت في عدد من مديريات المحافظة، وتحديداً حيس والدريهمي والجبلية، وسط تحشيد واسع للطرفين. وأعلن المتحدث باسم «الوية العمالقة» مأمون المهجمي مقتل أكثر من 40 حوثياً وإصابة 55 آخرين، فيما أقرت القوات اليمنية بمقتل عنصرين لها وإصابة 10.

(العربي الجديد)

الحدث

مع مرور 10 سنوات على اندلاع ثورتها، تعيش تونس مجدداً أجواء احتقان شعبي هو نتيجة تراكمات لإخفاقات حكومية متتالية، لا سيما على الصعيد الاقتصادي الذي يزداد هشاشة، فيما ينشغل السياسيون بتعديل وزاري لحكومة هشام المشيشي

شملت الاحتجاجات معظم المحافظات التونسية (ياسين القالدي/ الأناضول)

# غليان في تونس

## توتر سياسي وغضب شعبي تغذيهما الضائقة الاقتصادية

تونس ـ **وليد التليلي**

يرتفع مستوى الاحتقان الشعبي في تونس، على وقع ظروف صحية استثنائية تعيشها البلاد جرّاء أزمة كورونا، وضائقة اقتصادية متفاقمة، بينما فجرت احتجاجات جديدة شملت جميع محافظات البلاد بدات كرد فعل غاضب على اعتداء رجل أمن على راع في سليانة، شمال غربي البلاد. في موازاة ذلك، تستعد الطبقة السياسية لبحث تعديل وزاري واسع شمل 11 حقيبة، وأعلنه رئيس الوزراء هشام المشيشي أول من أمس السبت.

وعاد الهدوء الحذر أمس إلى أغلب المدن التونسية، بعدما شهدت احتجاجات ليلية السبت، شملت معظم المحافظات، وتكررت لليلة الثالثة على التوالي، وهي تتوسع أكثر فأكثر من حيث عدد المدن أو أعداد المحتجين. وبدأت الاحتجاجات ليل السبت، في القصرين وسوسة ونابل والعاصمة تونس، ثم توسعت إلى محافظات بنزرت والكاف والمنستير وسليانة ودوار هيشر طبرية في محافظة أريانة وحمام الأنف في محافظة بن عروس، حيث عمد محتجون إلى إغلاق الطرقات وحرق الإطارات المطاطية. ونتيجة لذلك، وقعت مواجهات مع قوات الأمن، التي اعتقلت عدداً كبيراً من المحتجين، فيما عاشت بعض الأحياء في المدن الرئيسية أمس تعزيزات أمنية، متزامنة مع الحظر الصحي الشامل.

وأعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية خالد الحيوني، أمس، أنه «تم توقيف ما يزيد عن 200 شخص في احداث السبت على الأملاك العامة والخاصة». وحول ما إذا كانت هناك خلفيات سياسية للأحداث، قال الحيوني: «نحن واجهنا أوضاعاً على الأرض تمثلت في أعمال تخريب تصدينا لها، والنيابة العامة (القضاء) هي التي ستبحث في الخلفيات».

وتعليقاً على ارتفاع مستوى الاحتقان الشعبي، رأى المسؤول عن الإعلام في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، رمضان بن عمر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن أغلب التحركات احتجاجية، رغم أنه من الصعب تحديد مطالب المحتجين، لكن وراءها غضباً من الشباب على القرارات المتخذة بخصوص الحجر الصحي الشامل، الذي لم تواكبه قرارات اقتصادية واجتماعية، مضيفاً أن هذه التحركات قد تكون حصيلة الغضب المتراكم منذ سنوات على الوضع العام.

وأضاف بن رمضان أنه لا يمكن تحديد هدف المحتجين، خصوصاً أن التحركات غير مؤطرة، لكنها غاضبة، ومنها في سليانة شمال غربي البلاد، مثلاً، حيث خرجت نتيجة إهانة شرطي لراعي أغنام دخلت بعض أغنامه إلى مقر الولاية.

وأكدت منسقة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمختصة في علم الاجتماع، نجلاء عرفة، لـ«العربي الجديد»، أن الاحتجاجات الليلية تذكرنا بأواخر 2010 وبداية 2011، فالاحتقان الاجتماعي مرتفع والوضع الاقتصادي والاجتماعي صعب، كما أن الضبابية سائدة في هذه التحركات، ما يفسر خروج شباب غير مؤطر للتحرك ليلاً.

> حسمت «قلب تونس» موقفها بالتصويت لصالح التعديل
>
> توقيف ما يزيد عن 200 شخص في احتجاجات ليلة السبت

على صعيد التعديل الوزاري، فقد تأجل الإعلان عنه مرات عدة، بسبب خلافات حول بعض الأسماء، ويذهب مراقبون إلى اعتباره محاولة من المشيشي والتحالف النيابي الداعم له («النهضة» و«قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة») لإبعاد الوزراء القريبين من الرئيس التونسي قيس سعيّد، إلا أن الخلافات تصاعدت داخل هذه التحالف أيضاً في الأيام الأخيرة. وأعلن المشيشي أول من أمس عن تعديل وزاري واسع على حكومته، شمل وزارات الداخلية والعدل والتنمية والصحة والصناعة والثقافة والبيئة والشؤون المحلية والتشغيل والفلاحة والمالية والدولة والرياضة. وتم تعيين يوسف الزواغي في العدل خلفاً لمحمد بوستة، ووليد الذهبي في منصب وزير الداخلية بعد إقالة توفيق شرف الدين. وقال المشيشي إن الفترة الماضية كانت مليئة بالصعوبات والتحديات، وكذلك المقبلة التي ستشمل إدخال الإصلاحات الضرورية، مضيفاً أن ذلك يتطلب مزيداً من النجاعة والتجانس وتنفيذ برامج الحكومة.

وتستعد الأحزاب البرلمانية لجلسة التصويت على منح الثقة للتعديل الوزاري، والتي يفترض عقدها الأسبوع المقبل، وتتباين مواقف الداعمين للحكومة، قبل المعارضين، حول ملامح التعديل وشكله، وخصوصاً لجهة إبعاد النساء وما راج عن «شبهات الفساد» بشأن عدد من الوزراء الجدد. ويأتي ذلك في وقت يعيش فيه الحزام البرلماني الداعم للحكومة حالة من الانقسام، بسبب الخلاف الدائر بين كتلتي «ائتلاف الكرامة» وحركة «النهضة»، وكان زعيم «النهضة»، رئيس البرلمان راشد الغنوشي، قد دان في بيان يوم الجمعة الماضي «الكرامة»، متهماً إياه بممارسة العنف ضد الكتلة الديمقراطية، ما دفع رئيس «الائتلاف»، سيف الدين مخلوف، إلى التهديد بمقاطعة الأعمال البرلمانية والجلسات وإنهاء التنسيق والتوافق مع «النهضة».

وشرعت الكتل والأحزاب البرلمانية أمس في عقد اجتماعات لتحديد موقفها النهائي من التعديل وجلسة التصويت. واجتمعت كتلة حركة «النهضة»، الحزب البرلماني الأول (54 عضواً)، لدراسة المتغيرات. وفي حديث لـ«العربي الجديد»، استنكرت القيادية والنائبة في «النهضة»، بمينة الزغلامي، استثناء النساء من قائمة الوزراء المعدلة، بعدما تم الاستغناء عن أربع وزيرات. وحول التصويت على منح الثقة للتعديل، قالت الزغلامي إن «مساندة الحكومة ليست صكاً على بياض».

ويبدو أن كتلة «قلب تونس» حسمت موقفها بالتصويت لصالح التعديل. وأكد النائب عن «قلب تونس»، رفيق عمارة، لـ«العربي الجديد»، أن التعديل الوزاري «في وقته وفي محله»، معتبراً أنه «بذلك، أصبحنا نتحدث عن حكومة هشام المشيشي، وطوينا صفحة حكومة الرئيس».

وانتقدت أحزاب ومنظمات بشدة قرب بعض الأسماء للأحزاب الداعمة لها، ووجود شبهات فساد وتضارب مصالح، على غرار تنبيه منظمة «أنا يقظ» من تعيين وزير الصناعة والطاقة المقترح سفيان بن بونس، باعتباره عضواً في «قلب تونس»، واصفة تعيينه بالعملية المشبوهة. كذلك تداولت منظمات تقريراً للهيئة العليا للرقابة، يتعرض إلى شبهة تضارب مصالح لوزير التشغيل يوسف فنيرة، فيما اعتبرت المعارضة أنه تم تقاسم التعيينات بين الأحزاب الداعمة للحكومة.

وبالرغم من الانتقادات، فإنه يمكن تمرير التعديل الوزاري وحصوله على الأغلبية المطلقة من الأصوات الداعمة للحكومة هذا الأسبوع، من خلال أصوات كتل «النهضة» و«قلب تونس» و«الإصلاح» و«تحيا تونس» والكتلة الوطنية، وهو ما يعني تصويت 118 نائباً لصالح التعديل، في وقت يتطلب التمرير 109 أصوات فقط.

متابعة

# ليبيا: التصويت على اتفاق آلية اختيار السلطة اليوم

توصلت لجنة استشارية منبثقة عن ملتقى الحوار الليبي إلى تصور لآلية اختيار شاغلي السلطة الانتقالية، سيتم التصويت عليها اليوم

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بعد شهرين على انطلاق أعمال ملتقى الحوار السياسي الليبي برعاية أممية، حقّق هذا المسار للحل الليبي، أول من أمس السبت، اختراقاً مهماً، تمثل بالتوصل إلى اتفاق حول آلية اختيار شاغلي المناصب الرئيسية في السلطة الليبية الانتقالية، والتي من المفترض أن تشرف على انتخابات تشريعية ورئاسية أواخر العام الحالي. وأكدت البعثة الأممية أن ما تمّ التوصل إليه هو «حلّ وسط»، بعدما جرى تداول ثلاثة مقترحات أساسية لاختيار الآلية من بينها. وفي بلد منقسم سياسياً، تسعى الآلية المتفق عليها إلى اعتماد معايير «ديمقراطية»، ولو عبر تثبيت المحاصصة. ورغم مسحة التفاؤل هذه، والتي تأتي بدفع دولي ودعم أميركي كبيرين، إلا أن المبعوثة الأممية بالإنابة إلى ليبيا ستيفاني وليامز حذرت من محاولات «العرقلة»، فيما قد تفضي عمليات الترشيح إلى عودة وجوه سامهت في مأساة الليبيين.

واتفق المشاركون في اللجنة الاستشارية الليبية، المنبثقة عن ملتقى الحوار الليبي (75 عضواً)، إثر محادثات انطلقت الأربعاء الماضي في جنيف، على آلية اختيار شاغلي المناصب الأساسية في السلطة الجديدة، والتي من المقرر أن يصوت جميع أعضاء ملتقى الحوار، اليوم الإثنين، عليها. وقالت وليامز إن الاتفاق يمكن أن يؤدي إلى اختيار حكومة انتقالية «في غضون أسابيع عدة»، موضحة أن الحكومة الانتقالية ستكون مسؤولة عن التحضير للانتخابات ومحاربة الفساد واستعادة الخدمات العامة في جميع أنحاء ليبيا، مثنية على عمل أعضاء اللجنة الاستشارية الـ18، والذين «قاموا بمسؤوليتهم بروح بناءة وجهود متعاونة وقدر كبير من الوطنية».

وحول تفاصيل الاتفاق، أوضحت وليامز أن «كلّ مجمع انتخابي من كل إقليم (طرابلس وبرقة وفزّان) يختار مرشحه للمجلس الرئاسي بتوافق لا تقل نسبته عن 70 في المائة». واقترحت اللجنة أن يتم اختيار رئيس الوزراء من جانب المنتدى وأعضائه الـ75، وعلى المرشح الفائز أن يحصد 70 في المائة من الأصوات. وأضافت وليامز أنه «إذا تعذّر ذلك، يتم التوجه إلى تشكيل قوائم، كل واحدة مكونة من 4 أشخاص (أعضاء المجلس الرئاسي والمرشح لرئاسة الحكومة)، وكل مرشح يحدّد المنصب الذي يترشح إليه». وأوضحت أن القائمة يجب أن تحصل على 17 تصديقاً: 8 من المنطقة الغربية، و6 من المنطقة الشرقية، و3 من المنطقة الجنوبية، على أن تحصل القائمة الفائزة على 60 في المائة من أصوات أعضاء المنتدى الـ75 في الجولة الأولى. وستجرى جولة إعادة في حال لم تحصل أي قائمة على العدد المطلوب من الأصوات. وتتنافس في الجولة الثانية أعلى قائمتين، وتفوز القائمة التي تحقق 50 في المائة + 1.

وشدّدت وليامز على أن الحكومة الانتقالية «ستكون تنفيذية موحدة ومؤقتة، يشغلها وطنيون ليبيون يرغبون في تشارك المسؤولية، وليس تقسيم الكعكة». وحول كيفية تصويت أعضاء الملتقى على الآلية، قالت إن «الجلسة العامة للملتقى ستُجرى افتراضياً والتصويت سيكون عبر الهاتف»، لافتة إلى أنه «سيتم الإعلان عن نتيجة التصويت في 19 يناير/ كانون الثاني (غداً الثلاثاء)، بعد فرز الأصوات». وقالت إنه «ستتم إجازة الآلية المقترحة حال حصولها على 63 في المائة من الأصوات، وإلا فستعقد جولة تصويت ثانية بعد يومين، والعتبة المطلوبة للاتفاق فيها هي 50 في المائة +1».

> إذا فشل الاختيار عبر مجمع انتخابي، فسيجرى عبر القوائم

حذرت وليامز من معرقلي جهود السلام (ياسين القالدي/ الأناضول)

وعلى الفور، رحّبت الولايات المتحدة بالاتفاق، وحثّت جميع الأطراف في ليبيا «على العمل معاً بعجالة وبنوايا طيبة» لتأسيس حكومة انتقالية، وفق بيان للسفارة الأميركية في طرابلس، أضاف أن «الوقت حان للمضي قدماً ونبذ الصراع والفساد الذي يسرّته الأوضاع القائمة».

واستطلعت «العربي الجديد» آراء عدد من السياسيين والمراقبين حول الآلية. وأعرب المحلل السياسي من مصراتة، أحمد روياتي، عن تفاؤله بنجاح الآلية، كونها تحقق التوافق النسبي بين كل الرؤى والأطراف المختلفة. ووصف روياتي الآلية بالمعقدة، لكنه اعتبر أنها حاولت المزاوجة بين طالبي المحاصصة ورافضيها. بدوره، وصف وزير التخطيط الليبي الأسبق، عيسى التويجر، الآلية بالمعقدة، لكنه رأى أنها قد تكون «مجالاً لفتح فجوة في طريق مسدود». كذلك رحّب عضو مجلس النواب، عبد السلام نصية، بحذر، بمخرجات اللجنة، أملاً أن تحظى بقبول جميع الأطراف الخارجية والداخلية. لكنه اعتبر أن الأهم هو التوافق على المسار الدستوري وتوحيد المؤسسة العسكرية.

تقرير

قام وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم أخيراً بجولة شملت دولاً أفريقية عدة، في محاولة إعادة التموقع الجزائري في العمق الأفريقي، وتعزيز موقف بلاده حول عدد من القضايا

# الصحراء تستفز الجزائر

## حراك دبلوماسي لتعزيز الموقف أفريقياً

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تدفع الدبلوماسية الجزائرية بخطوات حثيثة إلى إعادة التموقع السياسي والاقتصادي في عمق القارة الأفريقية. فبعد زيارته لكلّ من نيجيريا ودول الساحل، مالي والنيجر وموريتانيا، قام وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم بجولة أفريقية شملت أربع دول، هي جنوب أفريقيا وأنغولا وكينيا ومملكة لوسوتو، حضرت فيها قضايا التعاون الاقتصادي والتجاري، بعد دخول قرار المنطقة الأفريقية للتجارة الحرة حيّز التنفيذ. لكن الشقّ السياسي كان أكثر حضوراً خلال تلك الزيارات، خصوصاً ما له علاقة بقضية النزاع في الصحراء، والذي تضعه الجزائر في صلب علاقاتها الأفريقية.

وتراهن الجزائر على محور قوي وعلاقات ومواقف مشتركة تجمعها مع أبرز دولتين في القارة، هما نيجيريا التي زارها بوقادوم قبل أسبوعين، وجنوب أفريقيا التي زارها المسؤول الجزائري قبل يومين، حيث حظي بلقاء مطول مع الرئيس الجنوب أفريقي سيريل رامافوزا. وأكد رامافوزا «رغبته في العمل مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون على تطوير التعاون الثنائي في أبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية»، خصوصاً بعد دخول قرار المنطقة الأفريقية الحرة حيّز العمل، بما سيسمح «بشكل كبير بتسهيل التجارة والاستثمارات بين الدول الأفريقية». كما ناقش بوقادوم مع نظيرته الجنوب أفريقية ناليدي باندور، عدداً من الملفات والقضايا، لا سيما قضية النزاع في الصحراء، بين المغرب وجبهة البوليساريو، ودعم حل سياسي عادل ودائم ومقبول للقضية من الطرفين. وتراهن الجزائر على استمرار دعم جنوب أفريقيا لقضية الصحراء، نظير الدعم التاريخي للجزائر لحركات التحرر ومقاومة التمييز العنصري، وزعيمها نيلسون مانديلا.

وزار وزير الخارجية الجزائري أيضاً أنغولا، حيث التقى الرئيس الأنغولي جواو لورينسو. وترتبط الجزائر بعلاقات تاريخية مع أنغولا، إذ ساعدت في دعم هذا البلد الأفريقي في مقاومة توسع نظام التمييز العنصري ودعم حركة التحرير في أنغولا، وهو معطى تأمل الجزائر في استغلاله لضم هذا البلد إلى محور الحلفاء الأفريقيين. كما شملت جولة بوقادوم كينيا، حيث عقد اجتماعاً مع نظيرته الكينية راشيل أوماموـ، استعرضا خلاله الوضع في ليبيا ومالي والصحراء، لكن زيارة بوقادوم إلى نيروبي، تأتي على خلفية حصول كينيا على ولاية جديدة كعضو غير دائم في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، إذ دعت الجزائر كينيا، بحسب بيان للخارجية الجزائرية، إلى «المرافعة على التطلعات المشروعة للشعوب الأفريقية إلى السلام والاستقرار». ويؤشر هذا إلى سعي الجزائر للاستفادة من موقع كينيا في مجلس الأمن، لإعادة بعث النقاش الأممي حول قضية النزاع في الصحراء، لا سيما مع تغير القيادة الأميركية واعتلاء الرئيس المنتخب جو بايدن سدّة الحكم في واشنطن في 20 يناير/كانون الثاني الحالي.

وإذا كانت زيارات بوقادوم إلى كل من جنوب أفريقيا وكينيا وأنغولا ذات مغزى سياسي واقتصادي، فإن زيارة المسؤول الجزائري إلى مملكة لوسوتو، لا تجد لها أي مبررات اقتصادية وتجارية، ويمكن وضعها في سياق محاولة الجزائر دفع مملكة لوسوتو إلى التراجع عن قرار فتح قنصلية لها في منطقة الداخلة في الصحراء، وهو قرار كانت الجزائر قد عبّرت عن استيائها الرسمي منه.

وينظر الباحث في الشؤون الاستراتيجية عمار سيغة، إلى خريطة التحركات الأخيرة للدبلوماسية الجزائرية، ضمن سياق تاريخي يرتكز أساساً على محاولة الجزائر استثمار دعمها التاريخي للدول الأفريقية وحركات التحرر فيها قبل عقود، ولا سيما خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، لتركيز حضورها وترتيب علاقتها مع العمق الأفريقي، بما يخدم مصالحها ومواقفها في المنطقة، وبما فيها القضية الصحراوية.

> تراهن الجزائر على علاقاتها مع نيجيريا وجنوب افريقيا
>
> تحركت الجزائر أفريقياً بالتزامن مع بدء عهد بايدن

ويؤكد سيغة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «التقليد الجزائري للسياسة الخارجية لا يزال يحافظ على البعد الأفريقي كفضاء لتجديد الدبلوماسية الخارجية، لا سيما العلاقات الخاصة والمكانة التي تحظى بها الجزائر لدى العواصم الأفريقية، بخلفيات الدعم المالي الخاص الذي حظيت به العديد من الدول الأفريقية في العقود الماضية». ويضيف الباحث في الشؤون الاستراتيجية أن الجزائر اختارت وقتاً مناسباً للتحرك في أفريقيا «تزامناً مع تجدد واجهة النظام الأميركي ووصول بايدن إلى البيت الأبيض، والذي قد يغير موازين القوى في بعض القضايا الإقليمية، سواء في ليبيا أو قضية الصحراء أو التطورات في مالي»، معتبراً أن الجولة الأفريقية لبوقادوم «لها بعدان، تنسيق التعاون الاقتصادي مع الرغبة الواضحة للجزائر لدخول الأسواق الأفريقية، وتعزيز موقف الجزائر تجاه تطورات المشهد في كامل المنطقة».

لكن الباحث في الشؤون الأفريقية مبروك كاهي يذهب إلى أبعد من ذلك، ويضع عودة الجزائر للتحرك في الحقل الأفريقي، ضمن سياقات فرضتها تطورات اقتصادية وسياسية هامة. ويقول كاهي لـ«العربي الجديد»، إن «الجزائر تعيد استغلال خيارات عديدة كانت دائماً متاحة لها لتأخذ مكانها كاملاً ضمن محيطها الاستراتيجي، وهي ترتكز على حليفتها نيجيريا، الدولة الأقوى في غرب القارة، وجنوب أفريقيا الأقوى في إقليمها». ويعرب كاهي عن اعتقاده أن الجزائر «تسعى لإحياء طريق الملح بالتزامن مع طريق الحرير للسيطرة على مفصلي التجارة بين غرب القارة وشمالها وغرب حوض المتوسط، كما تسعى لإعادة بعث عدد من المشاريع الاقتصادية الحيوية، كالطريق العابر للصحراء، الذي يربط صحراء الجزائر بلاغوس في نيجيريا، ومشروع أنبوب الغاز الممتد من غرب أفريقيا في نيجيريا إلى المتوسط، والموقع عام 2002».

شرق غرب

### السودان: تظاهرة لإنصاف شهداء الثورة

شارك عشرات المتظاهرين في «موكب الوفاء للشهداء»، أمس الأحد، في العاصمة السودانية الخرطوم، للضغط على الحكومة للإسراع بتحقيق العدالة لهم. وحمل المتظاهرون صوراً لشهداء الثورة، وشعارات تدعو للقصاص، وجابوا وسط العاصمة، واقتربوا من مقر النائب العام والقصر الرئاسي، وأغلقوا بعض الشوارع. وقد فرّقتهم الشرطة بالغاز المسيل للدموع، واعتقلت بعضهم.
(العربي الجديد)

### جبهة العمل الإسلامي: الحكومة تتنصّل من المواطنين

طالب حزب «جبهة العمل الإسلامي» (الذراع السياسية لحركة الإخوان المسلمين)، أمس الأحد، في مذكرة لرئيس الحكومة الأردنية بشر الخصاونة، بوقف «التضييق على المواطنين بسبب انتمائهم وآرائهم السياسية، أو مواقفهم النقابية، وتعبيرهم عن رأيهم، عبر محاربتهم في أرزاقهم، ومنها نقل العشرات من المعلمين والمعلمات على الاستيداع (توقف الموظف مؤقتاً عن مهامه) والتقاعد، أو للعمل بعيداً عن أماكن سكناهم».
(العربي الجديد)

### أفريقيا الوسطى: الأمم المتحدة تستعيد بانغاسو

أعلنت الأمم المتحدة، مساء أول من أمس السبت، أن قوات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى استعادت السيطرة على مدينة بانغاسو الواقعة على بعد 750 كيلومتراً شرقي العاصمة بانغي، التي احتلتها مجموعات مسلحة في مطلع الشهر الحالي. وقال المتحدث باسم بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى (مينوسكا) فلاديمير مونتيرو إن «مدينة بانغاسو أصبحت تحت السيطرة الكاملة لمينوسكا بعد الإنذار الذي وجهته البعثة الجمعة إلى المجموعات المسلحة».
(فرانس برس)

الحدث

## 12 قراراً تنفيذياً لبايدن فور تنصيبه تعيد أميركا للمنظومة الدولية

# استعجال طي صفحة ترامب

**يعتزم الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن طي صفحة سلفه دونالد ترامب سريعاً، مع توجهه لإصدار قرارات تنفيذية فور تنصيبه لإعادة بلاده إلى اتفاق باريس للمناخ وفتح الحدود أمام مواطني دول مسلمة كان ترامب منع دخولهم، إضافة إلى إجراءات داخلية، وذلك فيما يبقى التخوف قائماً من اعمال عنف خلال مراسيم التنصيب الاربعاء**

واشنطن ـ **العربي الجديد**
**صالح النعامي**

أربع سنوات شغل فيها الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب العالم بقرارات أخرجت بلاده من المنظومة الدولية والاتفاقيات العالمية، أكان انسحابه من الاتفاق النووي مع إيران أو اتفاقية باريس للمناخ، ومنظمة الصحة العالمية، بالتوازي مع إغلاق بلاده بوجه مئات الآلاف حول العالم، ولا سيما من دول ذات غالبية مسلمة، وهي قرارات يستعجل الرئيس المنتخب جو بايدن التراجع عنها مع أول أيامه في الحكم، إذ يعتزم توقيع سلسلة أوامر تنفيذية مع توليه منصبه الأربعاء «لإعادة مكانة أميركا في العالم». ولن تتوقف قرارات بايدن على أوامر تنفيذية، بل يبدو أنه يسعى للعودة إلى المسار الدبلوماسي مع إيران، مع الكشف عن اتصالات بين فريقه والمسؤولين في طهران لإعادة إحياء الاتفاق النووي، بما قد يخفف من التوتر القائم في الشرق الأوسط والخليج. ولكن قبل توقيعه هذه الأوامر، تتجه الأنظار إلى حفل التنصيب، الذي سيكون استثنائياً مع التخوف الأمني من أعمال عنف لمناصري ترامب، إثر اقتحام الكونغرس في 6 يناير/ كانون الثاني الحالي، ما دفع السلطات لاتخاذ إجراءات أمنية هائلة في واشنطن ونشر الآلاف من عناصر الأمن، وكذلك في عواصم وولايات.

وسيوقّع بايدن في اليوم الأول من رئاسته سلسلة من الأوامر التنفيذية، وتتعلق تلك الأوامر بالتصدي لجائحة كورونا وتدهور الاقتصاد الأميركي واللامساواة العرقية والتغير المناخي، وفق ما أعلن رون كلين، الذي سيتولى منصب كبير موظفي البيت الأبيض، وهي «أزمات تستوجب تحركاً عاجلاً»، موضحاً أن بايدن يريد التصرف بسرعة «لإعادة مكانة أميركا في العالم». وقال كلين إن بايدن «سيتحرك ليس فقط من أجل إصلاح الأضرار الأكثر خطورةً التي تسببت بها حكومة (الرئيس دونالد) ترامب، لكن أيضاً من أجل فتح المجال أمام البلاد للتقدم»، مشيراً إلى نيّة الرئيس الجديد إعادة بلاده إلى اتفاق باريس للمناخ. وإضافة إلى العودة لاتفاق باريس للمناخ، يقضي أحد المراسيم الـ12 المقرر توقيعها رفع منع دخول الأراضي الأميركية عن مواطني عدة دول ذات غالبية مسلمة، الذي فرضه ترامب بعد أيام فقط من توليه منصب عام 2017. كذلك تشمل الإجراءات تقديم تسهيلات للأسر وتمويلات من أجل إعادة فتح المدارس وأخرى لتحفيز إجراء فحوص وتسريع عملية التلقيح ضد كورونا، وتأمين سيولة للشركات الصغرى ودعماً غذائياً معززاً. ويعتزم الرئيس المنتخب تمديد المهل النهائية للطرد من البيوت أو وضع اليد عليها بسبب الأزمة المرتبطة بالوباء. ومن أجل زيادة تحصين الأميركيين ضد الوباء، يريد بايدن إنشاء مراكز تلقيح محلية وتعزيز التعاون بين السلطة الفيدرالية والولايات وزيادة حملات الوقاية. وسيصدر مرسوماً يجعل من وضع الكمامة في المقرات النهائية للطرد من البيوت أو وضع اليد عليها بسبب الأزمة المرتبطة بالوباء. ومن أجل زيادة تحصين الأميركيين ضد الوباء، يريد بايدن إنشاء مراكز تلقيح محلية وتعزيز التعاون بين السلطة الفيدرالية والولايات وزيادة حملات الوقاية. وسيصدر مرسوماً يجعل من وضع الكمامة في المقرات النهائية للطرد من البيوت أو وضع اليد عليها بسبب الأزمة المرتبطة بالوباء. ومن أجل زيادة تحصين الأميركيين ضد الوباء، يريد بايدن إنشاء مراكز تلقيح محلية وتعزيز التعاون بين السلطة الفيدرالية

**يعتزم بايدن رفع منع دخول مواطني دول ذات غالبية مسلمة**

**اتصالات بين فريق بايدن وإيران للعودة إلى الاتفاق النووي**

يستعد بايدن لإرسال خطة إلى الكونغرس بشأن الهجرة (الكس وونغ/Getty)

### قاذفات في المتوسط

اعلنت القيادة الوسطى في الجيش الاميركي امس الاحد ان قاذفات من طراز «بي 52» انهت امس بنجاح طلعة جوية في الشرق الاوسط هي الثانية منذ بدء العام الحالي. وكانت صحيفة «يديعوت احرونوت» قد ذكرت امس ان القاذفتين عبرتا الاجواء الاسرائيلية في طريقهما الى منطقة الخليج، مشيرة الى انها المرة الخامسة التي تحلق فيها القاذفتان الاستراتيجيتان في اجواء اسرائيل خلال الشهرين الماضيين، من دون مزيد من التفاصيل.

الحدث

نافالني وزوجته يوليا في الطائرة قبل إقلاعها من برلين إلى موسكو (فرانس برس)

## نافالني يعود إلى روسيا

عاد المعارض الروسي أليكسي نافالني، أمس الأحد، إلى بلاده بعد نحو 5 أشهر من العلاج في ألمانيا، بعد تعرّضه للتسميم. مع العلم أنه منذ أن أعلن نيّته العودة، حذّرته مصلحة السجون الروسية، مؤكدة أنها ستكون «ملزمة» باعتقاله، لانتهاكه شروط حكم بالسجن مع وقف التنفيذ صادر في 2014، يلزمه بالتوجه مرتين في الشهر على الأقل إلى إدارة السجون. لكنّ نافالني (44 عاماً) اعتبر الأمر محاولة لـ«تخويفه»، وبدلاً من ذلك، دعا أنصاره للمجيء إلى استقباله في مطار فنوكوفو في العاصمة موسكو. وعشية مغادرته ألمانيا، شكر المعارض الروسي الأبرز الأطباء والشرطة والسياسيين الألمان، الذين التقاهم خلال الأشهر الخمسة التي قضاها في البلاد. وكتب على إنستغرام «شكراً يا أصدقاء».

وأقام نافالني في ألمانيا منذ أواخر أغسطس/آب الماضي، بعدما أصيب بإغماء شديد خلال رحلة العودة من سيبيريا إلى موسكو، في إطار حملة انتخابية. وأدخل المستشفى في مدينة أومسك، حيث بقي 48 ساعة، ثم نقل إلى برلين في غيبوبة، بعد ضغط مقربين منه. وخرج نافالني من المستشفى في أوائل سبتمبر/أيلول الماضي. وخلصت ثلاثة مختبرات أوروبية إلى أنه سُمّم بمادة «نوفيتشوك»، التي طُوّرت خلال الحقبة السوفييتية من أجل أغراض عسكرية. وأكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا الاستنتاج رغم نفي موسكو المتكرر. وقال نافالني إن أجهزة الأمن الروسية دبرت لاغتياله بأمر مباشر من فلاديمير بوتين.

ورغم نفي موسكو نيتها اغتيال نافالني، إلا أنها رفضت فتح تحقيق جنائي لمعرفة ما حصل لنافالني، بحجة أن ألمانيا ترفض نقل بياناتها إلى روسيا. لكن السلطات الألمانية أعلنت أول من أمس السبت، أنها أرسلت إلى موسكو غالبية عناصر التحقيق القضائي/ المتعلق بقضية التسميم المفترض لنافالني.

وضمّت عناصر الملف خصوصاً «محاضر جلسات استجواب» نافالني من قبل المحققين الألمان، فضلاً عن «عينات دم وأنسجة وقطع ملابس». وسبق أن فتح القضاء الروسي تحقيقاً في نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، في حق نافالني بتهمة حصول «احتيال وأسع النطاق».

وأشارت لجنة التحقيق الفيدرالية الروسية، إلى أن شبهات تحوم حول إنفاق نافالني مبلغ 356 مليون روبل (4,1 ملايين دولار) لأغراض شخصية، كان مصدرها تبرعات جمعتها منظمات «عدة»، خصوصاً جمعيات تكافح الفساد أو معنية بحماية حقوق الإنسان «يديرها نافالني».

ولا يزال نافالني الذي تتجاهله وسائل الإعلام الروسية الموالية، وغير الممثل في البرلمان ولا يحق له الترشح بسبب إدانته بتهمة «التهرّب الضريبي» التي وصفها بأنها قرار سياسي، أبرز أصوات المعارضة. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى قناته على موقع «يوتيوب» التي يتابعها 4,8 ملايين شخص ومنظمته الخاصة بمكافحة الفساد.

ورغم تعرض نافالني مراراً لملاحقات قضائية والحكم عليه بالسجن لفترات قصيرة، نجح بتنظيم العديد من التظاهرات التي جرت متابعتها من كثب، فيما تسببت استراتيجياته الانتخابية بخسارات محرجة عدة للسلطة في استحقاقات محلية. لكن تبقى شهرته محدودة خارج المدن الكبرى.

(فرانس برس)

## شرق غرب

### ظريف: الأوروبيون تابعون للخزانة الأميركية

علّق وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف (الصورة)، أمس الأحد، على انتقادات الدول الأوروبية الثلاث، فرنسا وبريطانيا وألمانيا، الشريكة في الاتفاق النووي، لخطوات إيران النووية الأخيرة، معتبراً أن هذه الدول «لم تفعل شيئاً» للحفاظ على الاتفاق. واتهم ظريف، في تغريدة على «تويتر»، قادة الدول الثلاث الأوروبية بالتبعية لوزارة الخزانة الأميركية. وقال إن باريس «تزعزع استقرار المنطقة».

(العربي الجديد)

### بريطانيا وجهود إطلاق زاغري راتكليف

أعلن وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، أمس الأحد، أن لندن «كثّفت» مفاوضاتها للإفراج عن الإيرانية . البريطانية نازنين زاغري راتكليف، المعتقلة في إيران منذ عام 2016. وحُكم على زاغري راتكليف التي كانت تعمل في مؤسسة «طومسون رويترز»، بالسجن خمس سنوات بعدما دينت بـ«محاولة قلب النظام» في إيران، وهو ما تنفيه. وتأمل وفقاً لعائلتها في العودة إلى بريطانيا خلال سبعة أسابيع بعد إنهاء عقوبتها بالسجن لخمس سنوات.

(فرانس برس)

### مباحثات في الدوحة بشأن أفغانستان

التقى نائب رئيس الوزراء القطري، وزير الخارجية، الشيخ محمد بن عبد الرحمن، مساء أول من أمس السبت، في الدوحة، المبعوث الأميركي للسلام في أفغانستان زلماي خليل زاد، وقائد القوات الأميركية في أفغانستان الجنرال سكوت ميلر، ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة «طالبان» الملا عبد الغني برادر، ورئيس فريق التفاوض في الحركة عبد الحكيم حقاني. وناقش الاجتماع «أهمية تنفيذ اتفاق الدوحة (الموقع في 29 فبراير/شباط الماضي). وشدّد الجميع على أهمية الحوار»، وفقاً لما أفاد المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة «طالبان» محمد نعيم في تغريدة على «تويتر».

(العربي الجديد)

### ضحايا بأطلاق نار في فينيكس الاميركية

قُتل شخص وأصيب 4 آخرون، أمس الأحد، جراء حادث إطلاق نار في ملهى ليلي بمدينة فينيكس . أريزونا. ونقلت قناة «فوكس 10» عن مسؤول في إدارة إطفاء الحرائق في فينيكس، سكوت دوغلاس، قوله إن «الحادث وقع فجر الأحد بالقرب من شارع رقم 24 وجامعة رايف». وأكد أن «عدداً من الجرحى نقلوا إلى المستشفى»، من دون الكشف عن مزيد من المعلومات.

(الأناضول)

### اوغندا: ولاية سادسة لموسيفيني

أعلنت هيئة الانتخابات في أوغندا، مساء أول من أمس السبت، فوز الرئيس يوري موسيفيني (الصورة) بولاية سادسة، بعد حصوله على 58,6 في المائة من الأصوات، في الانتخابات التي جرت يوم الخميس الماضي. ونال مرشح المعارضة، بوبي واين، 34,8 في المائة. واستبق واين النتائج يوم الجمعة الماضي، بالإعلان عن فوزه، ومعتبراً أن «كل ما يتم الإعلان عنه زائف بالكامل».

(فرانس برس)

تحليل

## روسيا وولاية ترامب: «سلبية مستقرة» بلا صفقة

**لم تثمر السنوات الأربع التي قضاها الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب في البيت الأبيض عن مكاسب حقيقة تذكر لموسكو، كما كان ينتظر حكامها**

موسكو ـ **رامي القليوبي**

بتصفيق وكؤوس الشمبانيا استقبل أعضاء مجلس الدوما (النواب) الروسي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 الأنباء عن فوز المرشح الجمهوري آنذاك، الرئيس الأميركي الخاسر حالياً، دونالد ترامب، وسط توقعات بأن تساعد «الكيميا» الشخصية بينه وبين نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، في إبرام «صفقة كبرى» وتطبيع العلاقات التي شهدت تدهوراً كبيراً في عهد سلفه باراك أوباما. لكن مع حلول الأيام الأخيرة من حكم ترامب، تشعر موسكو بخيبة الأمل من أداء «مرشح الكرملين» الذي راهنت عليه لتحسين العلاقات، إذ لم تشهد سنوات ولايته الأربع أي اختراق أو انفراجة في الملفات الخلافية، مثل رفع العقوبات الغربية المفروضة على موسكو بسبب الوضع في أوكرانيا، أو مستقبل النظام السياسي في سورية أو الحفاظ على المعاهدات الدولية في مجال نزع الأسلحة.

وعلى عكس التوقعات، لم يزد عدد اللقاءات الشخصية بين ترامب وبوتين عن عدد أصابع اليد الواحدة في قمتي مجموعة الدول العشرين في هامبورغ الألمانية في عام 2017 وأوساكا اليابانية في عام 2019، بالإضافة إلى قمة هلسنكي في فنلندا بينهما في منتصف عام 2018.

### المشاكل مع بايدن

وفي هذا الإطار، اعتبر المحلل السياسي، ديمتري فرولوفسكي، أنّ العلاقات الروسية الأميركية في عهد ترامب بلغت «قاعاً جديداً» بما في ذلك نتيجة لمزاعم التدخل الروسي في الانتخابات الأميركية، وبدء الولايات المتحدة بتوريد أسلحة فتاكة إلى أوكرانيا واستمرار فرض العقوبات.

وقال فرولوفسكي في حديث لـ«العربي الجديد»: «ظلّت العلاقات في حالة السلبية المستقرة من جانب، ولكن من جانب آخر يمكن الإشارة إلى أنه لم يتم فرض عقوبات حازمة على غرار العقوبات في عهد أوباما والتي لا تزال الأكثر قسوة إلى الآن. وإذا كانت المرشحة الديمقراطية، هيلاري كلينتون، فازت في عام 2016، لربما كانت العلاقات أسوأ حتى مما هي عليه الآن. لكن حكم ترامب لم يسفر عن تداعيات كارثية مثل فرض عقوبات على قطاعات كاملة من اقتصاد روسيا أو فصلها عن نظام سويفت للتحويلات المالية، مما كان سيشكل حلقة جديدة من المواجهة الخطرة أو صداماً ساخناً».

ولما كانت الأسابيع الأخيرة من حكم ترامب قد شهدت مجموعة من الاضطرابات السياسية وصلت إلى حدّ اقتحام الكونغرس الأميركي والتصويت على عزل الرئيس، توقع فرولوفسكي أنّ «روسيا ستواجه مشكلات أكبر مع الرئيس المنتخب، جو بايدن، إلى درجة أنّ كثيرين سيتذكرون رئاسة ترامب والسلبية المستقرة، كشيء كان يتمنى موظفو الكرملين أن يدوم لأطول فترة ممكنة. إذ قد تكون العقوبات في عهد بايدن أكثر شدة، مما سيفاقم من مشكلات روسيا واقتصادها ونخبتها السياسية».

من جهته، اعتبر رئيس تحرير موقع مركز «كارنيغي» في موسكو، الكسندر باونوف، أن «الاضطرابات في الولايات المتحدة لا تؤدي إلى خسارة ترامب أنصاره في الإستبلشمنت الجمهوري فحسب، وإنما أيضاً دعم بوتين». وفي مقال بعنوان «ناقص ترامب... روسيا والولايات المتحدة بعد الهجوم على الكونغرس»، نُشر في موقع مركز «كارنيغي»، ذكر باونوف أنّ رئاسة ترامب وما تخللها من مزاعم التدخل الروسي بدت بـ«فقدان النطاق».

**لم تشهد سنوات ولاية ترامب اي اختراق في الملفات الخلافية**

### اقتحام الكونغرس

وشبّه المحلل السياسي الروسي اقتحام الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني الحالي بـ«مشاهد القتال بفضاء الاتحاد السوفييتي السابق مع أحدث الأمثلة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في قرغيزستان واحتمال تكرارها في بيلاروسيا وأرمينيا»، لافتاً إلى أنّ حجم حساب ترامب على «تويتر» يأتي «بمثابة الاعتراف بأنّ النظام لم تعد لديه آليات سياسية وقانونية للمواجهة».

وخلّص باونوف إلى أنّ اضطرابات المنظومة الديمقراطية الأميركية تمنح بوتين براهين إضافية لتصوير الأمر على أنّ «الغرب يحاول أن يفرض على روسيا ما هو أداؤه سيئ فيه». وعلى الرغم من التفاؤل الروسي الذي ساد وقت تنصيب ترامب قبل أربع سنوات، إلا أنّ العلاقات الروسية الأميركية شهدت عقب ذلك مجموعة من التوترات، بما فيها فرض عقوبات جديدة على موسكو، واستمرار الخلافات في الملف الأوكراني والسوري والإيراني، وانسحاب واشنطن من مجموعة من المعاهدات الدولية في مجال الأمن الدولي، بما فيها معاهدة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى، ومعاهدة السماوات المفتوحة. ومع بقاء أسابيع معدودة على انتهاء سريان مفعول معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية «ستارت-3» في فبراير/ شباط المقبل، بات الكرملين يراهن على الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة بايدن، أملاً في إبدائها مسؤولية أكبر في مجال الأمن الدولي والاستراتيجي.

ترامب وبوتين على هامش قمة مجموعة العشرين في اليابان عام 2019 (مايكائيل كليمنتيف/Getty)

متابعة

## عشرات القتلى بعنف قبلي في دارفور

**استمرت أعمال العنف في ولاية غرب دارفور السودانية، أمس الأحد، وسط أنباء عن سقوط 48 قتيلاً و97 جريحاً على الأقلّ، ومناشدة الأطباء وقف الاشتباكات**

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

ارتفعت حصيلة قتلى الاشتباكات القبلية في مدينة الجنينة، في ولاية غرب دارفور السودانية، إلى 48 قتيلاً على الأقل وأكثر من 97 جريحاً. وذكر بيان لجنة الأطباء في الولاية، أمس الأحد، أن العنف القبلي ما زال مستمراً، مشيراً إلى أن «الكوادر الطبية تبذل جهداً في تقديم الرعاية الطبية للجرحى في ظل صعوبة الحركة». ووجّهت اللجنة نداء إلى حكومة الولاية، من أجل تأمين المرافق الصحية وتوفير وسائل نقل مصحوبة بقوات نظامية. وشدّدت على أن درجة الاستجابة لتلك المطالب في الساعات الماضية كانت متأخرة ودون المستوى. وأوضحت اللجنة أن العديد من الحالات تحتاج إلى عمليات جراحية عاجلة قيد الانتظار في مستشفى الجنينة التعليمي ومجمع السلطان تاج الدين والسلاح الطبي ومستوصف النسيم.

وكانت أعمال العنف قد بدأت في معسكر كريندق للنازحين بالقرب من مدينة الجنينة، مركز الولاية، يوم الجمعة الماضي، حين تشاجر شخصان، عربي وآخر من المساليت، وانتهى الأمر بمقتل الأول. ما أدى إلى تحشيد قبلي وفوضى وشلل كامل في المدينة التي شهدت في السنوات أحداثاً مشابهة. وأصدر والي الولاية محمد عبد الله الدومة قراراً بفرض حظر للتجول في كل أرجاء الولاية، مفوّضاً القوات النظامية استخدام القوة. كما أرسل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وفداً إلى مدينة ولاية غرب دارفور، برئاسة النائب العام تاج السر الحبر، برفقة ممثلين لكافة الأجهزة الأمنية، والعسكرية، والعدلية. وتتعلق مهمة الوفد، وفق بيان لمجلس الوزراء، بمتابعة الأوضاع واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الوضع واستعادة الهدوء والاستقرار بالولاية.

ودعت هيئة محامي دارفور في بيان حول «الأحداث المؤسفة التي شهدتها مدينة الجنينة»، نقلته وكالة الأنباء السودانية «سونا»، إلى «ضرورة الإسراع بنزع السلاح في دارفور وبسط هيبة الدولة والتحقيق في الأحداث، التي بدأت بجريمة جنائية عادية تم القبض فيها على الجاني قام بعض المتربصين باستغلالها». من جهته، اعتبر رئيس مجلس السيادة بالسودان عبد الفتاح البرهان، السبت، أن حمل السلاح خارج المؤسسات النظامية ساهم في ظهور القتل العشوائي، والصراعات القبلية. وأعرب عن أسفه جراء الأحداث التي شهدتها مدينة الجنينة. ودعا البرهان المواطنين «للاحتكام إلى صوت العقل، ونبذ العنف». وأشار إلى أن «الشعب السوداني ظل يعاني من حمل السلاح خارج المؤسسات النظامية، ما أسهم في ظهور القتل العشوائي والاحتراب والصراعات القبلية». واعتبر «أن هناك اتجاهاً لنقل المعسكرات والوجود المسلح إلى خارج المدن»، من دون الاستفاضة بالتفاصيل.

من جهته، حذّر تجمع المهنيين الذي يقود الحراك الاحتجاجي في السودان من تداعيات أعمال العنف بدارفور، مؤكداً أنها «مؤشر غير جيد»، قبل الخروج الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المشتركة «يوناميد» من دارفور في 31 ديسمبر/كانون الأول الماضي. وذكر في بيان أن «إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول الشامل في جميع أنحاء ولاية غرب دارفور ليس كافياً، ما لم تتبعه إجراءات تضبط هذه المجموعات المسلحة». بدورها، دعت حركة «العدل والمساواة» السلطات الحكومية إلى «توفير الأمن وبسط هيبة الدولة ومنع كافة أشكال ومظاهر الانفلات الأمني».

ولا توجد تقديرات رسمية لحجم السلاح المنتشر بأيدي القبائل في ولايات دارفور، فيما تشير تقارير غير رسمية إلى مئات الآلاف من قطع السلاح تملكها القبائل، بما فيها أسلحة ثقيلة ومتوسطة. وفي 8 يونيو/ حزيران الماضي، أعلنت الخرطوم اعتزامها تشكيل قوة محلية لحماية المدنيين في دارفور، عقب انسحاب بعثة «يوناميد» من الإقليم، بعد توقيع الحكومة و«الجبهة الثورية» اتفاقاً للسلام في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

اتهمت مهمة «يوناميد» في 31 ديسمبر الماضي (فرانس برس)

## السيسي يريد تفادي غضب بايدن

# حراك للإفراج عن معتقلين سياسيين

**تسعى السلطات المصرية إلى فتح صفحة جديدة مع إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، بعد بروز مؤشرات عن نيتها إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين**

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تصاعد الحديث في أروقة السياسة والإعلام في مصر خلال الساعات الأخيرة، عن قرب الإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين من النشطاء والصحافيين المحبوسين على ذمة قضايا مختلفة، بعضها يعود إلى عام 2018، والبعض الآخر من المحكوم عليهم المدانين في قضايا ذات طابع سياسي وتظاهر. ويرغب النظام في تحسين صورته أمام العواصم الغربية، التي ضغطت بصورة متصاعدة خلال الفترة الماضية للإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين، خصوصاً بعد إغلاق مصر قضية مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني، ووصول التعاون القضائي بين القاهرة وروما إلى طريق مسدود. ومن جهة أخرى يطمح النظام لتوجيه رسائل إيجابية للإدارة الأميركية الديمقراطية الجديدة برئاسة جو بايدن، بعد اتصالات مباشرة وغير مباشرة، أجرتها أجهزة النظام خلال الشهرين الماضيين مع دوائر ديمقراطية عدة التي أكدت له أن بايدن ونائبته كامالا هاريس، لن يقبلا باستمرار تعاطي مصر مع ملف حقوق الإنسان بالطريقة نفسها التي كان عليها في عهد دونالد ترامب.

ووسط الحديث عن قرب تنفيذ وعود الإفراج قبل أو بعد الذكرى العاشرة لثورة 25 يناير/كانون الثاني الحالي، كشفت مصادر لـ«العربي الجديد» أن هناك خلافاً محدوداً بين شخصيات بالرئاسة، والمخابرات العامة، والأمن الوطني، حول موعد خروج الشخصيات المعنية. ورأى البعض أن التعجيل بذلك سيكون في صالح تحسين العلاقة بالبيت الأبيض، قبل تولي بايدن منصبه رسمياً بعد غد الأربعاء، لا سيما بعد أيام من العبارات الإيجابية التي غازل بها وزير الخارجية المصري سامح شكري واشنطن، ومفادها أن الدولة المصرية «تشاطر» الإدارة الأميركية الجديدة اهتمامها بالحقوق والحريات.

في المقابل، يرى آخرون أن خروج النشطاء قبل ذكرى الثورة قد يؤدي إعلامياً وعلى وسائل التواصل الاجتماعي إلى تداعيات غير مرغوب بها، خصوصاً أن الدولة تعمل بصورة منسقة وموحدة ومتصاعدة، لمنع الحديث عن ذكرى الثورة إعلامياً. وتعمل السلطات أيضاً على تضخيم الاحتفال المنتظر بعيد الشرطة (في 25 يناير أيضاً)، وسكّ عملة جديدة تحمل شعار الشرطة، ونشر دوريات إعلامية حكومية عن «ثورة 30 يونيو/حزيران 2013»، باعتبارها الثورة الحقيقية للشعب المصري.

وسبق أن قال مصدر سياسي مطلع قريب من أجهزة النظام لـ«العربي الجديد» الشهر الماضي، إن المقترحات المتداولة حالياً داخل مكتب الرئيس عبد الفتاح السيسي والمخابرات العامة والأمن الوطني حول إمكانية العودة لإصدار قرارات عفو عن المعتقلين، لتحسين صورة النظام المتضررة بشدة من الأحداث الأخيرة، ما زالت قيد الدراسة. وعزا السبب إلى اختلاف وجهات النظر حول إصدار عفو بالتزامن مع تولي بايدن، إذ يرى بعض المقربين من السيسي أن هذه الخطوة ستكون إيجابية وموجهة للخارج، ويعتبر البعض الآخر أنها ستكون متاجرة مكشوفة وستسيء لصورة النظام في الداخل.

وتتخلل هذه الآراء المختلفة في مؤسسة الحكم محاولات سياسية وإعلامية وحقوقية، لتحقيق اختراق ملموس لجهة الإفراج عن عدد من النشطاء، خصوصاً الصحافيين والمحامين ومعظم المتهمين في قضية «خلية الأمل». ومن هؤلاء الصحافيين، خالد داود، وهشام فؤاد، وحسام مؤنس. كما تتطرق محاولات الوساطة، التي ينخرط فيها قيادات في عدد من الأحزاب ونواب معينون بمجلس الشيوخ، وبعض الشخصيات النقابية البارزة، إلى ضمان الإفراج عن عدد أكبر من النشطاء. مع العلم أن التعسف الأمني مستمر بحقّ بعض الأسماء من ذوي الخلفيات الإسلامية «مع بعض الاستثناءات المحسوبة على المجال الإعلامي»، فضلاً عن الأسماء اليسارية الثورية وأقارب النشطاء المشهورين، في ظلّ تساهل نسبي مع الناصريين واليساريين التقليديين.

معظم الأسماء المرشحة للخروج من السجن سبق أن طُرحت في الربيع الماضي (فرانس برس)

وأفادت مصادر دبلوماسية وسياسية مطلعة، بأن الوساطات المحلية التي تبذل منذ خروج معتقلي المبادرة المصرية الشهر الماضي، لم تكن لتحقق أي أثر إيجابي بلا ثلاثة عوامل رئيسية. أول تلك العوامل، تأكد السيسي من أن الأوضاع الحقوقية والأوضاع المتردية للسجناء والمعتقلين، سيصبح أولوية لبايدن، لأن مساعديه المحسوبين على الرئيس الأسبق باراك أوباما والسياسي الديمقراطي بيرني ساندرز، يتمسكون بضرورة تحقيق تقدم كبير فيها قبل المضي قدماً في علاقة شراكة مع مصر. مع العلم أن هؤلاء مرتبطون بعلاقات وطيدة مع شخصيات حقوقية وسياسية مصرية معارضة في الداخل والخارج، باتت تستطيع التأثير على البيت الأبيض أكثر من أي وقت مضى.

أما العامل الثاني فهو الطريقة التي طُرحت بها قضايا حقوق الإنسان خلال زيارة السيسي الأخيرة إلى باريس، وتسليمه ثلاث قوائم تضم أسماء 40 معتقلاً مطلوب الإفراج عنهم. فعلى الرغم من أن نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون وضع الاقتصاد والتعاون العسكري في مقدمة أجندة العلاقات الثنائية، إلا أن السيسي شعر بأن الإقدام على خطوة الإفراج عن بعض المعتقلين أمر يكفي، لتخفيف الضغوط الأوروبية في هذا الملف بشكل عام، لا سيما مع تحوّل قضية ريجيني إلى وصمة عار حقيقية للنظام.

**خلافات بين أجهزة النظام حول جدوى عملية الإفراج عن المعتقلين**

وخلال تلك الزيارة كانت المشكلة الأبرز هي قضية «خلية الأمل»، التي تضم الناشط ضد الصهيونية رامي شعث، المتزوج من مواطنة فرنسية ونجل السياسي الفلسطيني الكبير نبيل شعث. وقد حرص السيسي ووزير خارجيته سامح شكري على عدم إعطاء أي تعهدات بقرب إطلاق سراحه، رغم الإلحاح الفرنسي. وذكرت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن اعتبارات عدة حكمت وضع شعث في حينه، منها صعوبة الإفراج عنه وحده من دون باقي معتقلي قضية «خلية الأمل»، الذين كانوا يخططون للمشاركة في انتخابات مجلس النواب الأخيرة. كما أن نشاط شعث في مناهضة الصهيونية والتطبيع مزعج للأجهزة المصرية، وفي إطار التقارب بين السيسي وحكومة دولة الاحتلال فربما سيكون الإفراج عنه رسالة سلبية غير مناسبة. أما الآن فتبدو المناسبة مواتية لخروج رامي شعث، لا سيما بعد تأكد خروج عدد من المتهمين معه في القضية ذاتها، لكن برأي بعض المصادر، فإن «الأمن الوطني متحفظ على خروج جميع المتهمين في هذه القضية»، نظراً للضجة التي أثيرت حولها عند اصطناعها. مع العلم أن جميع المتهمين بها مدرجون على قائمة الإرهابيين، أي ممنوع سفرهم وتصرفهم في أموالهم.

أما العامل الثالث لتحريك الأمور فهو رصد مصر تحركات يسارية في البرلمان الأوروبي لانتزاع قرار من المجلس الأوروبي، وهو أعلى سلطة في الاتحاد، بتطبيق عقوبات عسكرية عامة على مصر بحظر التوريد والتعاون. وعُقد في هذا الإطار جلسات عدة منذ أسبوعين للوقوف على مستجدات القضية، بعد بيان النيابة المصرية بشأن قضية ريجيني. ولهذا السبب رجّحت المصادر الدبلوماسية والسياسية أن يشمل الحراك المرتقب، في صورة عفو أو إخلاء سبيل من النيابة، الأسماء المذكورة في بيان البرلمان الأوروبي، ومن بينها كمال البلشي شقيق الصحافي اليساري خالد البلشي.

وأياً كان شكل الحراك الذي يواكب الذكرى العاشرة للثورة، فإن به من السمات المعتادة لقرارات العفو السابقة وقرارات النيابة بشأن إخلاء سبيل المتهمين في القضايا السياسية، ما يؤكد أنه هش. مع العلم أن النظام يضع نصب أعينه أهدافاً محدودة وضئيلة، تتمثل في تخفيف الضغوط الخارجية وإحداث شعور بحدوث انفراجة سياسية في أوساط نخبة محدودة من الإعلاميين والحقوقيين، من دون تمدد ذلك إلى جموع المواطنين.

وكعادة قرارات العفو السابقة، لا يقوم هذا الحراك على المساواة بين جميع المعتقلين السياسيين المتساوين أو المتقاربين في المراكز القانونية، في انتقاء وتصنيف على أساس العلاقات بالداخل والخارج والخطورة الأمنية. ويتعمّد التمييز بين مكونات المعارضة والمجموعات المكونة لتيار ثورة 25 يناير لضمان استمرار التفريق والشقاق بينها. وبحسب مصادر أمنية، فقد كان معظم المعتقلين القريبين حالياً من مغادرة السجن، مدرجين على قائمة سبق عرضها في ربيع العام الماضي، وتم تعطيلها من الأمن الوطني من دون مبررات. وتضمن العفو في حينه أسماء مجرمين جنائيين، من بينهم محسن السكري قاتل الفنانة اللبنانية سوزان تميم، لصالح رجل الأعمال شريك النظام حالياً هشام طلعت مصطفى.